

محضر موجز للجلسة الخمسين

الرئيس:	السيد سينغوي	(زمبابوي)
ثم:	السيد ألوم	(بنغلاديش)
	(نائب الرئيس)	
ثم:	السيد سينغوي	(زمبابوي)
	(الرئيس)	

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (تابع)

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية (تابع)

البند ١٣٧ من جدول الأعمال: تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (تابع)

البند ١٣٩ من جدول الأعمال: تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (تابع)

المحتويات../

Distr. GENERAL
A/C.5/51/SR.50
30 March 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التوصيات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2. United Nations Plaza

وستصدر التوصيات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

المحتويات (تابع)

البند ١٤٠ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

(أ) تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

البند ١١٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

مسائل أخرى

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (تابع)

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية (تابع)

البند ١٣٧ من جدول الأعمال: تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (تابع)

البند ١٣٩ من جدول الأعمال: تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (تابع)

البند ١٤٠ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

(أ) تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

الأفراد الذين تقدمهم الحكومات والكيانات الأخرى دون مقابل (تابع) (A/51/688 و Corr.1، و A/51/813)

١ - السيد منكفيلد (هولندا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المرتبطة به، وهي بلغاريا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، والنرويج، وهنغاريا، وقال إن التبرعات النقدية والعينية، والتبرعات في صورة خدمات، بما فيها إعارة الموظفين، تقدم في سياق الاحتياجات المحددة للمنظمة. وعادة ما تكون استجابة لطلبات من الجمعية العامة. وقد حظي اللجوء إلى الموظفين المقدمين دون مقابل بالتشجيع والموافقة في العديد من قرارات الجمعية. والأمين العام بصفته كبير الموظفين الإداريين له سلطة قبول التبرعات، ويتعيّن عليه إدارتها وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة والإجراءات المحددة في عدد من قرارات الجمعية العامة.

٢ - والاتحاد الأوروبي يرحب بفرصة مناقشة الجوانب المختلفة المتصلة بتقديم الدول الأعضاء والكيانات الأخرى لموظفين دون مقابل. وكما هو الحال بالنسبة لأشكال التبرعات الأخرى، تلزم سياسات وإجراءات سليمة تنظم قبول الموظفين المقدمين دون مقابل، وتطبيق هذه السياسات والإجراءات على نحو متسق. ولم يكن الواقع هكذا دائما، وهو ما اعترفت به الجمعية العامة عندما طلبت إلى الأمين العام أن يقدم معلومات عن الجوانب المختلفة المتصلة بتقديم موظفين دون مقابل لإدارة عمليات حفظ السلام

والمحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا. وفضلا عن ذلك، فإن اللجنة الاستشارية في تقريرها عن ميزانيتي المحكمتين الدوليتين قد أوصت الجمعية العامة باستعراض السياسة المتعلقة بالرسم الإضافي لتكاليف الدعم واستخدامه.

٣ - والاتحاد الأوروبي يؤيد النهج الذي اقترحه الأمين العام والذي مؤداه التطرق لا لإمداد إدارة عمليات حفظ السلام والمحكمتين بموظفين دون مقابل فحسب وإنما أيضا تناول مختلف الجوانب على نحو شامل. ومن شأن هذا النهج أن ييسر عمل اللجنة الخامسة.

٤ - والمعلومات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن الموظفين المقدمين دون مقابل، وفئاتهم المختلفة، وعددهم، وتوزيعهم على مكاتب الأمانة العامة وإدارتها حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، ومركزهم التعاقدية، مفيدة للغاية. ويمكن أن يقال نفس الشيء عن المعلومات المتعلقة بسياسة الرسم الإضافي لتكاليف الدعم البرنامجي واستخدامه.

٥ - ومن الواضح أن المناقشة ينبغي أن تركز، كما أوصت اللجنة الاستشارية، على السياسات والمبادئ التوجيهية السليمة، فيما يتعلق بالموظفين المقدمين دون مقابل من غير الفئات التقليدية، حيث توجد بالفعل سياسات وممارسات راسخة إلى حد كبير بالنسبة للنوع التقليدي من الموظفين المقدمين دون مقابل، كخبراء الأمم المتحدة المشاركين، وخبراء الأمم المتحدة للتعاون التقني، والمشاركين في برنامج الأمم المتحدة للتدريب الداخلي.

٦ - وقد لاحظ وفده من المرفق الثالث لتقرير الأمين العام أن عدد الموظفين المقدمين دون مقابل من النوع غير التقليدي يبلغ في مجموعه ٤٤٢ حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. ورغم أن هذا العدد يبدو كبيرا بالنسبة إلى إجمالي الوظائف الثابتة الممولة من الأنصبة المقررة، ثمة ظروف خاصة لها دور هام وينبغي وضعها في الاعتبار.

٧ - فأولا وقبل كل شيء، من بين مجموع الموظفين البالغ ٤٤٢، وفّر ١١٢ موظفا إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة التي أنشأها مجلس الأمن للإشراف على إزالة ما لدى العراق من أسلحة التدمير الشامل. وقد وفرت ١٦ من الدول الأعضاء للجنة الأمم المتحدة الخاصة الموظفين العسكريين وغيرهم من الموظفين المقدمين دون مقابل. واستوفت تكاليف الدعم البرنامجي من موارد اللجنة.

٨ - وإضافة إلى ذلك، وفّر ٨٧ موظفا للمحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا. وأشارت اللجنة الاستشارية إلى أن التأخيرات في التعيين لشغل الوظائف الثابتة قد أثرت في مرحلتي البدء والمتابعة بكل من المحكمتين. وتتضمن تقارير الأمين العام عن المحكمتين معلومات عن استخدام التبرعات النقدية والعينية وعن الأنشطة التي يؤديها الموظفون المعارون. كما تذكر أنه لولا المساعدة التي قدمها المحققون والمحامون المعارون، لما أمكن تحقيق ما أحرزه بالفعل مكتب المدعي العام من نتائج.

٩ - وقد طلبت الجمعية العامة في القرار ٢٤٢/٤٩ بء من الأمين العام أن يصدر مبادئ توجيهية محددة عن شروط تلقي التبرعات وعن استخدام الأموال لأغراض المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وأن يدرج ضمن عروضه المقبلة للميزانية معلومات عن التبرعات النقدية والعينية وأن يبيّن البنود التي رصدت تحتها هذه التبرعات. وقد أكدت الجمعية العامة من جديد أن قبول التبرعات المالية والعينية أو المساهمات بالموظفين يجب أن يتماشى مع ضرورة ضمان حياد المحكمة الدولية واستقلالها، وأن هذه التبرعات ينبغي أن تعتبر مكملّة للاشتراكات المقررة.

١٠ - في بعض الحالات فرض الرسم الإضافي لتكلفة الدعم البرنامجي على الحكومات المانحة وغيرها من الكيانات المقدمة للموظفين دون مقابل، وفي حالات أخرى، حملت هذه التكاليف على الصناديق الاستثنائية.

١١ - وقد زودت إدارة عمليات حفظ السلام بـ ١٤١ موظفا، هم أساسا من الموظفين العسكريين. وكما أشارت اللجنة الاستشارية في تقريرها، فإن القرارات ٢٥٨/٤٥، و ٧١/٤٧، و ٢٥٠/٤٩ شجعت الأمين العام على دعوة الدول الأعضاء إلى تقديم الموظفين على أساس عدم استرداد التكاليف لكي يشغلوا وظائف الدعم داخل إدارة عمليات حفظ السلام، ويساعدوا الأمانة العامة في تخطيط وإدارة عمليات حفظ السلام. وبسبب استخدام آلية تمويل مختلفة للاشتراكات المقررة، ويقصد بذلك الميزانية العادية وحساب الدعم، فضلا عن صيغة تمويل حساب الدعم في الأعوام حتى ١٩٩٦، لا يوجد ملاك موحّد للموظفين من أجل تنفيذ جميع الأنشطة التي تتضمنها التكاليف المناطة بإدارة عمليات حفظ السلام والأقسام ذات الصلة في إدارة شؤون الإدارة والتنظيم وغيرها من إدارات الأمانة العامة. وفي القرار ٢٢١/٥٠ بء، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، لدى إعداد تقريره بشأن حساب الدعم للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، أن يقدم اقتراحا شاملا لمجموع الاحتياجات من الموارد البشرية المطلوبة من جميع مصادر التمويل لدعم عمليات حفظ السلام، بما فيها الوظائف الممولة من الميزانية العادية، والصناديق الاستثنائية، والموظفون المعارون من الدول الأعضاء، وسائر التبرعات خلال هذه الفترة. ودون هذه المعلومات، لا يمكن اتخاذ قرار بشأن ملاك موظفي إدارة عمليات حفظ السلام وهيكلها. والاتحاد الأوروبي يرغب في معرفة الموعد الذي سيصدر فيه التقرير المتعلق بحساب الدعم.

١٢ - وأخيرا، قدم ٦٤ موظفا إلى إدارة الشؤون الإنسانية. وقد طلب القرار ١٦٨/٤٧ من الأمين العام أن يستمر في دراسة كافة الطرق والوسائل الممكنة من أجل توفير ما يكفي من الموظفين المؤهلين لإدارة الشؤون الإنسانية من خلال ندب الخبراء الوطنيين في عملية الإغاثة الإنسانية في حالات الطوارئ إذا دعت الضرورة. وتستند العلاقة التعاقدية لهؤلاء الخبراء مع المنظمة إلى اتفاقات خدمات خاصة ومذكرات اتفاق بين الأمم المتحدة والحكومات المانحة. وبالإضافة إلى ذلك، تفرض تكاليف الدعم البرنامجي على الدول المانحة، إما على نحو مباشر أو على نحو غير مباشر من خلال الصناديق الاستثنائية.

١٣ - ويظهر التحليل التفضيلي لمجموع عدد الموظفين المقدمين دون مقابل من الفئات غير التقليدية أن قبول الأمين العام لهؤلاء الموظفين يستند في جميع الأحوال تقريباً إلى ظروف استثنائية وطلبات من الجمعية العامة. وترمي هذه المشاورات إلى توفير المزيد من الإرشاد وبشكل أكثر وضوحاً للأمين العام عن كيفية التعامل مع هذه الظروف الاستثنائية، التي لن تتغير بالضرورة نتيجة لاعتماد إجراءات وممارسات جديدة.

١٤ - وفي هذا السياق، يعرب الاتحاد الأوروبي عن تقديره لما ينتويه الأمين العام من وضع سياسة موحدة توضح على نحو متسق مركز جميع فئات الموظفين المقدمين دون مقابل وقابليتهم للمساءلة ومسؤوليتهم. بيد أن التوصيات الواردة في تقريره لا تضع في الاعتبار الظروف الاستثنائية التي أوجزها وفده لتوه. وقد أوصى الأمين العام بعدم قبول الموظفين المقدمين دون مقابل إلا على سبيل الاستثناء وبصفة مؤقتة من أجل تنفيذ مهام متخصصة في حالات بالغة التحديد. وأوصى كذلك بالألا ينطوي قبول الموظفين المقدمين دون مقابل على تحمل المنظمة لأية مسؤولية مالية إضافية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة. والاتحاد الأوروبي يؤيد اللجنة الاستشارية في رأيها القائل بأن مقترحات الأمين العام لا تتصدى على نحو شامل للجوانب المختلفة لمسألة الموظفين المقدمين دون مقابل. فمقترحاته محدودة بدرجة أكثر من اللازم وتميل إلى التقييد دون داع بهدف إرساء سياسة، ليست موحدة فحسب، وإنما أيضاً قابلة للتنفيذ ومراعية للمساهمة القيّمة التي يقدمها الموظفون المقدمون دون مقابل.

١٥ - ويتعيّن أولاً وقبل كل شيء التمييز بين البرامج والأنشطة التي تتضمنها الولايات بصيغتها الواردة في الميزانية العادية، وميزانيتي المحكمتين، وميزانية حساب الدعم لعمليات حفظ السلام، وبين الأنشطة التكميلية. فشروط وإجراءات قبول الموظفين المقدمين دون مقابل قائمة بالفعل إلى حد كبير في حالة الأنشطة التكميلية. بيد أنه من المناسب كفالة توسيع نطاق تطبيق شروط وإجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بالخبراء المشاركين وخبراء التعاون التقني بحيث يشمل جميع الموظفين المقدمين دون مقابل من هذه الفئة. وفيما يتصل بهذا النوع من التبرعات، ينبغي تحميل الحكومات وغيرها من الكيانات المانحة قدراً مناسباً من تكاليف الدعم البرنامجي.

١٦ - ومن الضروري، ثانياً، التفرقة بين البرامج والأنشطة التي تتضمنها التكاليفات ومخصص لها موارد وموظفين في الميزانية، من جانب، وبين الأنشطة والبرامج التي تتضمنها التكاليفات وليس الحال كذلك بالنسبة لها، من جانب آخر. ومن الواضح أن إدارة عمليات حفظ السلام تنتمي للفئة الثانية، على الأقل حتى توافق الجمعية العامة على مواردها استناداً إلى مقترحات ميزانية كامل التكلفة. وفي حالة البرامج والأنشطة التي تتضمنها التكاليفات (ولكن ليست لها اعتمادات مرصودة بالميزانية) ثمة حاجة إلى نهج منفصل فيما يتعلق بالموظفين المقدمين دون مقابل وبتطبيق رسم تكاليف الدعم. وينبغي عرض الميزانيات اللازمة على أساس كامل التكلفة بأسرع ما يمكن. ولا ينبغي تحصيل تكاليف الدعم البرنامجي بالنسبة للمهام الواردة في التكاليفات ولم تعتمد لها أرصدة بعد في الميزانية.

١٧ - وهناك أيضا الحالة الموجزة في الفقرات ٨٣، و ٨٤، و ١٥ من تقرير اللجنة الاستشارية، التي لا تستطيع فيها المنظمة التوظيف على درجة السرعة لشغل الوظائف الثابتة نظرا لعدم توافر الدراية الفنية المطلوبة، أو في مرحلة البدء في الأنشطة الواردة في التكاليفات سواء كانت جديدة أو جرى تمديدتها. ويمكن لخدمات الموظفين المتقدمين دون مقابل، إذا توافرت، أن تفيد المنظمة في الفترة المؤقتة وأثناء عملية التعيين. ومن الأمثلة الجيدة لذلك المحكمتان الدوليتان ومكتب المراقبة الداخلية. وفي هذه الظروف، من الواضح أن تكاليف الدعم البرنامجي غير لازمة، وينبغي أن ترد التبرعات من هذا النوع في الميزانيات وتقارير الأداء.

١٨ - والاتحاد الأوروبي لا يتفق مع الاقتراح الوارد في الفقرة ١٩ من تقرير اللجنة الاستشارية بالحد من المدى الذي يمكن أن يصل إليه تزويد أي وحدة معينة بالموظفين المتقدمين دون مقابل. فبعض الوحدات، من قبيل لجنة الأمم المتحدة الخاصة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تعتمدان اعتمادا كلياً أو إلى حد كبير على موظفين ممولين من موارد خارجة عن الميزانية، وينبغي أن تظلا قادرتين على ذلك. وعلاوة على ذلك سوف يرحب وفده بالحصول على إيضاح فيما يتعلق بالتوصية الواردة في الفقرة ١٠ من تقرير اللجنة الاستشارية بعدم قبول الموظفين المتقدمين دون مقابل من الفئات غير التقليدية بأعداد تتجاوز احتياجات المنظمة.

١٩ - والاتحاد الأوروبي، إذ يراعي كل هذه الاعتبارات، يوافق على توصية اللجنة الاستشارية بإعادة صياغة المبادئ التوجيهية المتعلقة بقبول الموظفين المتقدمين دون مقابل مستقبلا والواردة في المرفق الأول من تقرير الأمين العام، ثم عرضها على الجمعية العامة عن طريق اللجنة الاستشارية.

٢٠ - والاتحاد الأوروبي يشارك اللجنة الاستشارية رأيها في وجوب مطالبة الأمين العام بتقديم تقرير سنوي، على نحو شامل، بشأن استخدام الموظفين المتقدمين دون مقابل.

٢١ - وقد أوصت اللجنة الاستشارية الجمعية العامة باستعراض السياسة المتعلقة بالرسم الإضافي على تكلفة الدعم واستخدامه. وقد حظي استحداث معدل موحد في عام ١٩٨٠ بالقبول من جانب عدد من الدول الأعضاء غير المتحمسة لدفع تكاليف غير مباشرة تتعلق بأنشطة التعاون الإنمائي التكميلية التي تبرع بعض الدول الأعضاء بتمويلها. وقد أوصت اللجنة الاستشارية في تقريرها A/35/544 المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ بأن تبدأ الجمعية العامة استخدام رسم موحد لتكاليف دعم الوكالات بمعدل قدره ١٣ في المائة من النفقات السنوية للمشاريع. واعتمدت الجمعية العامة هذه الصيغة في وقت لاحق بالنسبة للخدمات الممولة من موارد خارجة عن الميزانية.

٢٢ - والاتحاد الأوروبي يؤيد فكرة عدم دعم الأنشطة المرصود لها اعتمادات في الميزانية للأنشطة التكميلية، أو العكس. بيد أن رسم تكاليف الدعم لم يجر استخدامه على نحو متسق. ففي بعض الحالات،

جرى التنازل عنه، كله أو بعضه، أحيانا بمبادرة من الأمانة العامة، وفي أحيان أخرى بناء على طلبات محددة من الحكومات المانحة.

٢٣ - وعندما تحدد فئات منفصلة من الموظفين المتقدمين دون مقابل من المتوقع أن يكون في الإمكان فرض رسم للتكاليف البرنامجية بطريقة متسقة ولا خلاف عليها. وينبغي فرض تكاليف الدعم المناسبة في حالة الأنشطة التكميلية، ولا ينبغي فرضها في حالة الأنشطة الصادر بها تكليف، والتي تنطوي فيها التبرعات على تخفيض للميزانيات، أو تخفيض في مستويات الإنفاق التي يجري الإبلاغ عنها في تقارير الأداء.

٢٤ - وقد جرى تحديد مستوى موحد قدره ١٣ في المائة بالنسبة لرسم تكاليف الدعم في عام ١٩٨٠ في ظل ظروف مختلفة تماما عن الظروف الحالية. ويعتقد الاتحاد الأوروبي اعتقادا راسخا بوجوب إجراء استعراض لمستوى رسم تكاليف الدعم ومنهجيته، فضلا عن تحليل لما إذا كانت هناك ضرورة لمواصلة فرض الرسم على جميع التبرعات. ولذا فإن الاتحاد الأوروبي يطلب إلى الأمين العام استعراض الجوانب المختلفة لهذا الرسم وتقديم تقرير بشأنها إلى الجمعية العامة عن طريق اللجنة الاستشارية.

٢٥ - والاتحاد الأوروبي على استعداد للمشاركة بشكل فعلي في المشاورات غير الرسمية بشأن الجوانب المختلفة لمسألة الموظفين المتقدمين دون مقابل، بما في ذلك المواضيع المتصلة برسم تكاليف الدعم. ويأمل وفده في أن تؤدي هذه المشاورات، استنادا إلى المبادئ التوجيهية المعاد صياغتها واستعراض رسم تكاليف الدعم، إلى سياسة واضحة وعملية ومقبولة لجميع الدول الأعضاء، بينما تكفل إمكانية تكميل موارد المنظمة من الأنصبة المقررة بتبرعات نقدية أو عينية أو تبرعات في صورة خدمات، بما في ذلك الموظفون المقدمون دون مقابل.

٢٦ - السيد مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة): تحدث بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن وفده لا يقصد التشكيك في نزاهة الرجال والنساء العديدين الذين قدموا خدماتهم إلى الأمم المتحدة كموظفين مقدمين دون مقابل. كما أنه لا يقصد التشكيك في دوافع الحكومات التي تطوعت وقدمت موظفين لمساعدة المنظمة. فالتوجس الذي يساور مجموعة الـ ٧٧ والصين لا يتعلق بالأفراد وإنما بالنظام الراهن. فهو نظام جرى فرضه تدريجيا على الأمم المتحدة، وما لم يجر تصويبه سريعا، فقد يشكل بداية النهاية للطابع الدولي للمنظمة ولثقافتها الدولية. ومجموعة الـ ٧٧ والصين يساورها القلق أيضا بشأن النفقات التي تتحملها الميزانية العادية دون موافقة الجمعية العامة من أجل استخدام الموظفين المتقدمين دون مقابل.

٢٧ - ومجموعة الـ ٧٧ والصين لا تمنع في استخدام الموظفين من الفئة الأولى. ويتفق وفده مع الأمانة العامة واللجنة الاستشارية في أن الموظفين المعارين الذين يجري التقليد على إلحاقهم بأنشطة التعاون التقني والأنشطة الممولة من مصادر خارجة عن الميزانية لا يبدو أنهم تسببوا في قدر كبير من القلق.

فالسياسات والممارسات المتعلقة بهؤلاء الأفراد، كما ذكرت الأمانة العامة، محددة جيدا ولا حاجة للسؤال بشأنها.

٢٨ - ومع ذلك فالعدد الكبير للموظفين من الفئة الثانية قد أثار قدرا كبيرا من القلق. فقد تزايد هذا النوع من الأفراد في الأعوام الأخيرة للأسباب التي أشار إليها تقرير الأمين العام، وهي الحاجة إلى الحصول على الدراية الفنية الخاصة غير المتاحة لدى الأمانة العامة، والافتقار إلى الموارد الكافية لتنفيذ العمليات التي أذن بها مجلس الأمن والجمعية العامة. كما أن نقص التخطيط التنفيذي السليم والعجلة التي يجري بها اعتماد بعض الأنشطة أديا إلى الحالة الراهنة. ومسألة الموارد لها أهمية حاسمة. ومن المثير للجزع معرفة أنه ما لم يجر توفير موارد كافية، فليس ثمة خيار سوى التماس موظفين مقدمين دون مقابل. وإذا اتفقت الدول الأعضاء على تمويل العمليات إما عن طريق التبرعات، أو عن طريق الأنصبة المقررة، فإنه يتعين عليها الدفع بالطريقة المتفق عليها. ومن غير المقبول اعتماد الولايات دون توفير الموارد الكافية لها. والأمر المثير لمزيد من القلق هو اتجاه بلدان معينة تفرض أشد الضغوط حتى تقلص موارد الأمم المتحدة وبرامجها، في حين تؤيد اللجوء إلى الموظفين المقدمين دون مقابل، ولا تجد عيبا في النظام.

٢٩ - وقد أكد تقرير الأمين العام أسوأ المخاوف التي يستشعرها وفده. إذ استبعدت البلدان النامية تقريبا من المشاركة في عملية تقديم الموظفين دون مقابل لأن النظام ينطوي على تحيز ضدها، فهو نظام يعني ضمنا أن من يملكون الموارد الكافية لتمويل نفقات الموظفين المقدمين دون مقابل في نيويورك، على سبيل المثال، بوسعهم أن يقوموا بدعوة من يشاءون. ومن المفارقات أن البلدان النامية التي ساهمت ككل بآلاف الجنود في عمليات حفظ السلام والتي تدين لها الأمم المتحدة بملايين الدولارات، لا تستطيع تقديم أفراد للاضطلاع بخدمات من قبيل التحقيق أو التخطيط العسكري.

٣٠ - وأضاف قائلا إن المناصب الـ ٦٣ التي يشغلها موظفون مقدمون دون مقابل في المحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا ليس من بينها سوى وظيفة وحيدة برتبة ف - ٣ يشغلها موظف من إحدى البلدان الـ ١٢٢ الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين. ولا يوجد من بين البلدان الـ ٢٤ التي تقدم موظفين دون مقابل لإدارة عمليات حفظ السلام سوى ١٣ بلدا من أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين. ولكن هذه البلدان الـ ١٣ لا توفر سوى ٢٢ وظيفة من الوظائف الـ ١٢٥ المذكورة في التقارير. وليس من بين هذه الوظائف الـ ٢٢ سوى وظيفتين بعقد مدته أكثر من سنتين.

٣١ - والنظام يجب تغييره، وتغييره سريعا، فالساحة بحاجة إلى تسويتها وينبغي النظر في الاقتراح المقدم في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، وفي التقرير الحالي للجنة الاستشارية. وأعرب عن اعتقاد مجموعة الـ ٧٧ والصين الوثيق بوجود موافقة الجمعية العامة على استخدام الأفراد المقدمين دون مقابل في جميع الحالات.

٣٢ - وربما تعترض بعض البلدان على وضع نظام لتمويل الوظائف التي يشغلها في الوقت الراهن الأفراد المقدمون دون مقابل، ولكن حججها غير مقنعة. ووفده يتحدى هذه البلدان أن تفسر كيف وضعت المنظمة في الماضي ميزانية لأكثر من ٧٠ ٠٠٠ جندي تابع للأمم المتحدة. ففي يوغوسلافيا السابقة، رصدت الأمم المتحدة في الميزانية اعتمادات لعدد يقل قليلا عن ٦٠ ٠٠٠ جندي، ولعدد يزيد على ٥ ٠٠٠ موظف مدني. وسيلبلغ مجموع الميزانية المسقطة لعمليات حفظ السلام في عام ١٩٩٧ نحو ١,٢ بليون دولار. ولا يبدو أن من الزائد عن الحد المطالبة بأن تتسم تكلفة وطريقة توفير خدمات نحو ٤٤٣ من الموظفين المقدمين دون مقابل بقدر أكبر من الشفافية والعدالة.

٣٣ - ويشير تقرير الأمين العام أيضا موضوع مسؤولية الموظفين المقدمين دون مقابل والحاجة إلى الالتزام بشروط الميثاق فيما يتعلق بتوخي المستويات الرفيعة من النزاهة في أداء الواجبات. ومن المناسب السؤال عن السبب في عدم إصرار الأمانة العامة على الالتزام بالاشتراطات المتعلقة بالمسؤولية. فالموظفون المقدمون دون مقابل المشار إليهم يعملون في الأمانة العامة، وكثير منهم يؤدون مهام عادية ينبغي لولا نقص الموارد أن يؤديها الموظفون العاديون. وتوجد حالة غريبة يحدث في ظلها أن الموظفين الذين يعملون تحت رئاسة الأمين العام والذين كثيرا ما يعهد إليهم بتحمل مسؤولية وحدات في الأمانة العامة يكونون غير مسؤولين بشكل واضح وكامل أمام الأمين العام. وليس من الواضح لماذا لم تصر الأمانة العامة، تماما كما فعلت فيما يتصل بتسديد تكاليف الدعم، بأن يوقع كل موظف من المقدمين دون مقابل عقدا فرديا مع الأمين العام. فضلا عن ذلك، فإن سلوك الأمانة العامة قد ساهم في الواقع في تآكل الطابع الدولي للمنظمة. فبدافع من الضرورة أو المنفعة العاجلة، اقترح الموظفون الأقدم أو اتخذوا تدابير تعرض الطابع الدولي الفريد الذي يميز الخدمة المدنية الدولية للخطر.

٣٤ - ومن المسائل ذات الصلة الدور الذي يناط ببعض الموظفين المقدمين دون مقابل في الأمانة العامة. فقد تولى بعض الموظفين المقدمين دون مقابل تمثيل الأمين العام في بعض الحالات، وتشاوروا مع الدول الأعضاء وكأنهم من الموظفين العاديين. وإذا لم يكن هؤلاء الموظفون مسؤولين أمام الأمين العام، فإن وفده لا يستطيع أن يفهم الأساس الذي يطلب إليهم بناء عليه تمثيل كبير الموظفين الإداريين للمنظمة في العلاقات مع الدول الأعضاء. بل إن ما يشير القلق أكثر من ذلك هو الحالات التي منحت فيها وظائف في المنظمة لأفراد معينين قدموا إلى الأمم المتحدة في البداية كموظفين مقدمين دون مقابل. وفي بعض الحالات جرى تقويض الإجراءات السليمة للتعيين في الأمم المتحدة، وكثيرا ما كان ذلك بدعم من بعض مسؤولي الأمم المتحدة والبلدان التي ينتمي إليها هؤلاء الأفراد.

٣٥ - ومن غير المقبول تعيين موظفين مقدمين دون مقابل في الوقت الذي يجري فيه إخطار الكثيرين من الموظفين بأنهم زائدون عن الحاجة. ومن الظلم أن تنهى بشكل غير طوعي خدمة الموظفين الذين عملوا بامتياز وتفان على مر السنين في حين يبذل الضغط لتعيين موظفين مقدمين دون مقابل.

٣٦ - ومجموعة ال ٧٧ والصين يساورها القلق العميق إزاء الجهود التي تبذل لتخفيض عدد الموظفين ذوي العقود الطويلة الأجل والاستعاضة عنهم بأفراد يخدمون لفترات قصيرة. فهذا التطور سوف يؤدي لا محالة إلى نظام لا يختلف عن النظام الحالي للموظفين المقدمين دون مقابل، وهو نظام لا يدين فيه الأفراد بالولاء للأمم المتحدة وإنما لحكوماتهم الخاصة. وصحيح أن العقود القصيرة الأجل هي الوضع الأمثل بالنسبة لعمليات معينة من عمليات الأمم المتحدة، كما أنها يمكن أن تساعد في إثراء المنظمة بالمواهب الجديدة. بيد أن الاستعانة الواسعة النطاق ودون تمييز تقريبا بالمصادر الخارجية التي تدعو لها بعض الدوائر بالنسبة لعمليات الأمم المتحدة ستؤدي حتما إلى نفس النوع من الإساءات الناجمة عن النظام الحالي للموظفين المقدمين دون مقابل. ومن الواضح أن هذا النظام غير ديمقراطي لأنه يحابي البلدان التي لديها القدرة على التخلي عن أفراد معينين من مواطنيها لفترة قصيرة من الزمن، حتى يخدموا لدى الأمم المتحدة خدمة محدودة قبل أن يعودوا إلى أوطانهم لمواصلة حياتهم الوظيفية.

٣٧ - ومجموعة ال ٧٧ والصين تصر على إقامة نظام متسم بالعدالة والانصاف والشفافية بحيث يكون لجميع البلدان فرصة المشاركة في توفير الدراية الفنية التي يوفرها الآن الموظفون المقدمون دون مقابل. وقد أثارت المناقشة المتعلقة بالموظفين المقدمين دون مقابل قدرا كبيرا من القلق لأنها تتعلق بمسائل أكثر عمقا تتصل بالمبادئ، وثمة انزعاج عميق في صفوف عدد كبير من الدول الأعضاء فيما يتعلق بما ينظر إليه على أنه محاولة لتدمير الطابع الدولي الفريد للمنظمة. ولم ترسخ الشكوك، مثلا، إلا حين لم تنفذ مقررات الجمعية العامة بالشكل المتفق عليه بعد فترات طويلة من التفاوض بين الدول الأعضاء. وقد قام عدد محدد من قدامى موظفي الأمانة العامة بإغفال أو تحريف الإجراءات الراسخة التي اعتمدتها الجمعية العامة منذ زمن بعيد، بتوافق الآراء في أحيان كثيرة، لمجرد أن بعض البلدان القوية مارست عليهم الضغط للتصرف بشكل مخالف.

٣٨ - وأخيرا إذا اعتبر النظام الحالي للموظفين المقدمين دون مقابل مثالا آخر على كيفية إصلاح الأمم المتحدة فينبغي أن يذكر بوضوح أن هذا النظام يفتقر إلى الصحة ولا بد من تغييره. ومن غير المقبول الاكتفاء بالقول بأن الموظفين المقدمين دون مقابل قد طلبتهم الجمعية العامة.

٣٩ - السيد كمال (باكستان): أعرب عن حرص وفده على صيانة الطابع الدولي للأمم المتحدة بإبداء ما يساوره من القلق بشأن الدور المتزايد للموظفين المقدمين دون مقابل.

٤٠ - والمواد ٩٧، و ١٠٠، و ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة لا ترتأي أي فئة "معاراة" أو "دون مقابل" من موظفي الأمم المتحدة. وثمة إشارات إلى استخدام الموظفين المقدمين دون مقابل في عدد قليل من قرارات الجمعية العامة، ولكن حتى هذه الإشارات غامضة بعض الشيء وخالية من الأحكام والشروط المحددة. كما أن اللجنة الاستشارية قد أشارت إلى أنه قد جرى قبول الموظفين المقدمين دون مقابل في بعض مجالات الأمانة العامة التي لم تذكر على وجه التحديد في أي قرار من قرارات الجمعية العامة.

٤١ - وموضوع الموظفين المتقدمين دون مقابل في الأمم المتحدة قد اكتسب الآن أبعاداً مثيرة للجدل. فهو لا يؤثر سلباً على التوازن الجغرافي في الأمانة بما يضر بالبلدان النامية فحسب، وإنما ينطوي أيضاً على آثار سياسية بعيدة المدى. فإن رجحان كفة الموظفين المتقدمين دون مقابل في إدارات معينة من الأمانة العامة تجعل من الواضح بما فيه الكفاية أن مسؤوليات هذه الإدارات في بعض الحالات أنيطت أمورها من الباطن بحفنة قليلة من الدول الأعضاء. ومن الأمثلة على ذلك إدارة عمليات حفظ السلام، حيث يبلغ عدد المعارين ١٢٥ من مجموع أفرادها العسكريين البالغ ١٤٣. وينبغي أن تكون الحالة غير المرضية في إدارة عمليات حفظ السلام موضع قلق من جميع الدول الأعضاء. وقال إنه طلب من الأمانة العامة في مناسبات سابقة أن توضح الموعد الذي سيمكنها فيه الرد على أسئلة محددة آثارها وفده بشأن هذه المسألة، ولكن لم ترد، للأسف، إجابات واضحة.

٤٢ - ويشير تقرير الأمين العام عدة أسئلة هامة بدلاً من إعطاء ردود على عدد من المسائل الحاسمة. فعلى سبيل المثال، يتضح من التقرير أن الموظفين المتقدمين دون مقابل يظلون في الأغلب موظفين تابعين لحكوماتهم الخاصة وليس موظفين تابعين للمنظمة. ومن ثم، فهم لا يخضعون للمادة ١٠٠ من الميثاق والنظام الأساسي، كما أنهم غير مسؤولين أمام الأمين العام ولا يخضعون للتوزيع الجغرافي. وإذا منح هذا الترتيب الاعتراف القانوني، بسبب التخلف عن مناقشته، فسيصبح من المستحيل الحفاظ على الطابع الدولي، والمحيد، والمستقل، الذي تتسم به الخدمة المدنية الدولية، وهو أحد المبادئ الرئيسية الواردة في الميثاق.

٤٣ - ويذكر تقرير الأمين العام إضافة إلى ذلك أن الموظفين المتقدمين دون مقابل يضطلعون بوظائف غير تقليدية لا تتوافر لها الدراية الفنية اللازمة بسهولة لدى الأمانة العامة. ولم يقدم حتى الآن تفسير مرض لطبيعة هذه المهام التخصصية. وأعرب عن عدم فهم وفده لنوع التخصص الذي يتطلبه العمل في شعبة الإدارة الميدانية والسوقيات في إدارة عمليات حفظ السلام التي يعمل بها ٥٦ موظفاً معاراً من بين موظفيها الـ ٥٦. وقد بقي بعض الموظفين المتقدمين دون مقابل أكثر من سنتين في شعبة المشتريات والنقل. وأشار تقرير مجلس مراجعي الحسابات إلى عدد من المخالفات في هذه الشعبة الهامة، وهذه حالة تدعو إلى اتخاذ إجراء عاجل.

٤٤ - وليس هناك مبرر لوجود الموظفين المتقدمين دون مقابل من الرتب العليا في إدارة شؤون الإدارة والتنظيم، ومكتب المراقبة الداخلية. وأعرب عن تمسك وفده بأن هذه المجالات وغيرها من المجالات الهامة ذات الحساسية لا ينبغي أن يوظف فيها إلا الفنيون من الأمم المتحدة، الذين يخضعون للمادة ١٠١ من الميثاق ويستوفون أرفع مستويات الكفاءة والمقدرة والنزاهة.

٤٥ - وتلزم موافقة الجمعية العامة، وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية، للوفاء بأي التزامات مالية متعلقة بالتبرعات وقد لاحظ وفده من تقرير الأمين العام أن ٣٣ في المائة من تكلفة الموظفين العسكريين المتقدمين دون مقابل تتحملها المنظمة. وتبلغ التكلفة السنوية المقدرة للدعم الإداري لهؤلاء الموظفين والتي تتحملها ميزانية الأمم المتحدة ١,٥٨ مليون دولار تدفع مرة واحدة، و ٢,٢١ مليون دولار تدفع بشكل متكرر.

وقد أشارت اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام لم يمثل امتثالا كاملا لمتطلبات البند ٧-٢ من النظام المالي فيما يتعلق بالآثار المترتبة بالنسبة للمنظمة على قبول الموظفين المتقدمين دون مقابل. وينبغي أن يكون هذا الانفاق المخالف مصدر قلق لجميع الوفود، وهو بالتأكيد كذلك بالنسبة لوفده.

٤٦ - وقد كشف تقرير الأمين العام أيضا عن أمر مذهل، وهو أن الدول الأعضاء التي تقدم الموظفين على سبيل الإعارة قد أظهرت تفضيلها للإسهام بالموظفين دون مقابل عندما طلبت منها الأمانة العامة تقديم ترشيحات للتعيين في الوظائف الشاغرة كموظفين بالأمم المتحدة. فهذا الاتجاه يشير تساؤلات خطيرة عن الدوافع الحقيقية وراء المساهمة بالموظفين دون مقابل.

٤٧ - وقد نشأت الحاجة إلى الموظفين المتقدمين دون مقابل أساسا من جراء الأزمة المالية للأمم المتحدة. ويمكن اعتبار قبول الموظفين على سبيل الإعارة تدبيرا وقتيا على أحسن الفروض، وليس حلا دائما. واستمرار وجود الموظفين المتقدمين دون مقابل لا يمكن إلا أن يزيد الحالة سوءا. فإذا قامت الدول الأعضاء بالوفاء بالتزاماتها القانونية بموجب الميثاق بدفع اشتراكاتها المقررة، فلن يكون هناك داع لهؤلاء الموظفين. ومن الأمور المثيرة للعجب أن تتحمس بعض الدول الأعضاء لتقديم تبرعات، في حين تبدي استعدادا أقل للوفاء بالتزاماتها القانونية.

٤٨ - وختم حديثه قائلا إن وفده، بغية إيجاد حل عملي ودائم لمسألة الموظفين المتقدمين دون مقابل، يقترح عدم قبول هؤلاء الأفراد للخدمة في المقر، ولو على سبيل الاستثناء. فعمل الأمانة العامة ينبغي أن يؤديه موظفو الخدمة المدنية الدولية الخاضعون للميثاق، والنظام الأساسي، وسلطة الأمين العام، وليس لحكوماتهم. وينبغي على وجه السرعة إنهاء إعارة الموظفين المتقدمين دون مقابل العاملين حاليا في الأمانة العامة وذلك بشكل تدريجي. وفي الظروف الاستثنائية التي لا تتوافر فيها الدراية الفنية المطلوبة في المنظمة، يمكن قبول الموظفين المتقدمين دون مقابل للاضطلاع بمهام في الميدان فقط. وينبغي أن تكون هذه المهام لفترة محدودة ومحددة. وينبغي لهذه العملية أن تتسم بالشفافية الكاملة وأن تكون مرهونة بموافقة الجمعية العامة. وينبغي تزويد الدول الأعضاء بإحصاءات فصلية عن استخدام الموظفين المتقدمين دون مقابل، وينبغي للأمانة العامة أن تقدم تقارير سنوية إلى الجمعية العامة تغطي جميع جوانب استخدام الموظفين المتقدمين دون مقابل. وأخيرا ينبغي إنشاء صناديق استثمارية لتمكين الأمين العام من تعيين موظفين بالأمم المتحدة وفقا للممارسة المعمول بها.

٤٩ - السيد اندرفورث (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه ليس بمستطاع وفده أن يؤيد الكثير من التوصيات بشأن استخدام الموظفين المتقدمين كمساهمة طوعية، حسبما يرد في التقارير المعروضة على اللجنة. وقال إن الموظفين المتقدمين دون مقابل يقدمون خبرات لا تتوفر في الأمانة العامة وبفضلهم أصبح بالمستطاع تلبية الاحتياجات العاجلة في مجالات نشاط غير تقليدية. ولقد أبدى موظفو إدارة عمليات حفظ السلام تعليقات بشأن نوعية الموظفين العسكريين المتقدمين دون مقابل المعينين بالإدارة ومدى

التزامهم بالأصول المهنية كما أبدوا تعليقاتهم بشأن الخبرات التي لا يمكن أن يقدمها إلا الموظفون العسكريون ذوو الخبرة العاملون حالياً. ولقد قدمت الولايات المتحدة عددا كبيرا من الموظفين دون مقابل، لا سيما في مجال حفظ السلام، مما يدل على الأهمية التي توليها الولايات المتحدة بشأن ضمان تنفيذ مهام بعثات الأمم المتحدة بفعالية وكفاءة. ثم أعرب عن سرور حكومته لأنها قادرة على تقديم الخبرات الضرورية كلما دعت إليها الحاجة.

٥٠ - ولا ينبغي أن يشكل موضوع الموظفين المقدمين دون مقابل مجالا للنزاع بين الشمال والجنوب، وبين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ومما له أهمية بالنسبة للجميع أن يضطلع بتخطيط وتنفيذ البعثات بأفضل طريقة ممكنة من ناحية مراعاة الأصول المهنية ومن ناحية الفعالية ومن مصلحة جميع الدول الأعضاء أن تستمر المساهمة البارزة التي يوفرها الموظفون المقدمون دون مقابل في المجالات التي تدعو الحاجة فيها إلى خبراتهم. وفي الوقت نفسه، فإن وفده يفهم أهمية استقلال الخدمة المدنية الدولية وأهمية التمثيل الجغرافي على نطاق واسع. ويشكل الصندوق الاستثماري لمقر البعثات التي يمكن نشرها على جناح السرعة مثالا على حل للحالات التي تتطلب موظفين تتوفر لديهم خبرات خاصة؛ ومن شأن هذا الحل أن يعزز قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة لأي أزمة على جناح السرعة وعلى نحو فعال.

٥١ - ومضى يقول إن وفده لن يتمكن من الانضمام إلى التوافق في الآراء بشأن قرار يستند إلى توصيات اللجنة الاستشارية. وفيما يتعلق باقتراح اللجنة الاستشارية بشأن تخصيص اعتمادات في الميزانية وتوزيع الأنصبه المقررة للوظائف التي يشغلها حالياً موظفون مقدمون دون مقابل، فإن وفده لا يشير هذه القضية ليس إلا لضمان عدم زيادة الأنصبه المقررة الخاصة به. وقال إن حكومته يساورها القلق لأن ذلك الاقتراح قد يعني نهاية تقديم الموظفين دون مقابل.

٥٢ - واستطرد قائلاً إن وفده يشعر بالدهشة وخيبة الأمل لأن اللجنة الاستشارية لم تقدم معلومات مفصلة عن الآثار المالية المترتبة على اقتراحها لتمويل الوظائف بالكامل، ولم تقدم موجزا للآثار المترتبة على اقتراحها بالنسبة لمستويات ملاك الوظائف بالأمانة العامة. إن توصية اللجنة الاستشارية من شأنها أن تضيق بدرجة كبيرة المزيد من الوظائف في الميزانية العادية، وأعرب عن شعور وفده بالقلق إزاء عدم التمكن من الوفاء بتكلفة تخصيص اعتمادات في الميزانية وتوزيع الأنصبه المقررة في إطار الحد الأعلى للميزانية الحالية. وصرح بأن حكومته لا تقبل تلك النتيجة. وينبغي للأمانة العامة أن تقدم تقديراً عن تكلفة ملء الوظائف التي يشغلها حالياً موظفون مقدمون دون مقابل، وأن توضح ما إذا كان يتعين إنشاء وظائف إضافية بغية دعم الوظائف التي قدرت بشأنها أنصبه مقررة جديدة وخصصت لها اعتمادات جديدة في الميزانية. أما فيما يتعلق بالتوصية التي تطالب بضرورة ملء الوظائف المعنية من خلال عملية التعيين العادية، فإن وفده يعلم أنه لو أن تلك العملية اتبعت لما شُغلت الوظائف على الإطلاق في الموعد المحدد ولحقت الأخطار بالبعثات.

٥٣ - يتناول جانب آخر من تقرير اللجنة الاستشارية المصاريف الإدارية التي بلغت نسبتها ١٣ في المائة التي حاولت المنظمة في بعض الأحيان أن تفرضها على الدول الأعضاء التي تقدم موظفين دون مقابل. وأعرب عن اعتقاد وفده بأن من الأمور غير الواقعية فرض تلك الرسوم الإضافية على الدول الأعضاء بسبب تقديمها للخدمات المطلوبة على نفقتها الخاصة. وفضلا عن ذلك، فإن الأساس القانوني الصحيح لتوزيع الأنصبة المتعلقة برسوم كهذه لا يتوفر حاليا فيما يتصل بـ "الفئة الثانية" من الموظفين، ولقد طُبقت السياسة المخصصة الأخيرة بصورة تعسفية ولا يمكن وصفها بأنها ممارسة عادية.

٥٤ - وتسلم حكومته بأنه كانت هناك مواقف شاذة حيث قدم موظفو خدمة مدنية دولية تقارير إلى موظفين معارين أو موظفين مقدمين دون مقابل، ولم يخضع الموظفون المقدمون دون مقابل للنظامين الإداري والأساسي للموظفين بالأمم المتحدة. ويمكن بل وينبغي تصحيح هذه المواقف من خلال إدارة الموارد البشرية على النحو الصحيح. وأعرب أيضا عن موافقة وفده على أن بعض الموظفين المقدمين دون مقابل كانوا يعملون في وظائف يمكن أن يشغلها موظفون عاديون. وقال إن وفده على علم بأنه يجري حاليا إعداد دراسة لتحليل المهام التي يتعين أن يشغلها عسكريون؛ وقال إن حكومته تشجع القيام بمثل هذه الاستعراضات بالنسبة لجميع قطاعات منظومة الأمم المتحدة حيث يستخدم موظفون مقدمون دون مقابل.

٥٥ - ولدى وضع سياسة للموظفين المقدمين دون مقابل، ستشمل أهداف وفده: تأييد الميزة الكاملة لأغراض الشفافية، مع التمييز بين الميزة الكاملة وتحديد الأنصبة المقررة؛ وتأييد استخدام الموظفين المقدمين دون مقابل لدعم الموظفين العاديين كلما اقتضت الضرورة وتوفير الخبرات غير المتاحة فعلا في الخدمة المدنية الدولية؛ وأن يشترط التزام الموظفين المقدمين دون مقابل بالنظامين الأساسيين والإداريين للموظفين المنظمين لقضايا السلوك، والمسؤولية والأداء؛ وأن يتم التمييز بين الموظفين المقدمين دون مقابل الذين يدعمون الأنشطة التي صدرت بشأنها ولايات وبين أولئك الذين لا يندرجون ضمن تلك الفئة. وينبغي أن تكون المصاريف الإدارية الثابتة موضوعا لتقرير منفصل يعده الأمين العام لكي تنظر فيه الجمعية العامة.

٥٦ - تعتمد قدرة الأمم المتحدة على إنجاز بعثاتها بفعالية وكفاءة على استمرار قدرة الدول الأعضاء على أن تتيح الأمانة العامة، لفترات قصيرة ودون مقابل، موظفين تتوفر لديهم الخبرات التي تحتاج إليها المنظمة. ويمكن أن تؤدي التوصيات الواردة في التقريرين، حسب رأى وفده، إلى شل حركة الأمم المتحدة إذا احتاجت إلى إيفاد بعثات طارئة أو بعثات أخرى سريعة الحركة أو غير تقليدية. ولقد قدم الموظفون المعارون والموظفون المقدمون دون مقابل مساهمات كبيرة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة ومثلها العليا، واكتسبوا خبرة ونفاذ بصيرة بشؤون المنظمة عادوا بهما إلى حكوماتهم بعد استكمال مهامهم. وقال في ختام كلمته لقد تناسبت تكلفة تلك الوسيلة مع فعاليتها وأثمرت نتائج بارزة.

٥٧ - السيد سليمان (الجمهورية العربية السورية): قال إنه لابد من التصدي بصورة عاجلة لموضوع الموظفين المقدمين دون مقابل في سياق مناقشة أوسع نطاقا بشأن الأزمة المالية الراهنة. ولا يمكن أن تقدم الدول الأعضاء موظفين دون مقابل بدلا من المساهمات المالية الأمر الذي يؤدي إلى تدهور قدرة المنظمة

على الوفاء بمسؤولياتها وتقويض الأساس الذي تقوم عليه. فهؤلاء الموظفين لا يخضعون لأحكام المادتين ١٠٠ و ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة، كما أنهم لا يخضون للنظام الأساسي للموظفين، الذي يصبحون بمقتضاه مسؤولين أمام الأمين العام. ولا تقدم قرارات الجمعية العامة ذات الصلة أمرا بإطلاق اليد في العمل من أجل استخدام أولئك الموظفين في المنظمة كلها. وفضلا عن ذلك، فإن من شأن شغل الموظفين المتقدمين دون مقابل لوظائف أقدم، لا سيما في وحدات حفظ السلام، أن يؤثر بصورة عكسية على استقلال أنشطة الأمم المتحدة وطابعها الدولي.

٥٨ - وسوريا تؤيد التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/51/813) فيما يتعلق بضرورة تحقيق الشفافية في الميزانية بالنسبة لهذه الوظائف، وضرورة الإبقاء على الطريقة التقليدية لشغل الوظائف المعتمدة، وعدم استخدام الموظفين المتقدمين دون مقابل إلا في إطار الظروف المحدودة والاستثنائية الموجزة في التقرير.

٥٩ - وينبغي للدول التي ترغب في المساهمة بموظفين دون مقابل أن تفي أولا بالتزاماتها المالية للمنظمة، لكي يتسنى للأمين العام أن يقوم آنئذ بعمل الترتيبات لتوظيف الخبراء من أي بلد على الأساس التقليدي وهو التوزيع الجغرافي المنصف.

٦٠ - ولا ينبغي أن يشغل الموظفون المتقدمون دون مقابل وظائف الميزانية العادية، كما لا ينبغي تعيينهم في وظائف حساسة، ولكن ينبغي استخدامهم بدلا من ذلك في مساعدة موظفي المنظمة العاديين. وينبغي النظر إلى استخدام الموظفين المتقدمين دون مقابل بصفته تدبيرا استثنائيا، وإلا فسوف تنشأ بصورة دائمة فئة جديدة من الموظفين الذين لا يدينون بأي صورة بالولاء للمنظمة.

٦١ - ترأس الجلسة السيد ألوم (بنغلاديش)، نائب الرئيس.

٦٢ - السيدة رودريغس أبسكال (كوبا)، قالت، بصدد الإعراب عن تأييد وفدها للكلمة التي أدلى بها ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، إنه بالرغم من أن قبول الموظفين المتقدمين دون مقابل هو ممارسة متبعة منذ وقت طويل، إلا أنه قد حدث تجاوز خطير للقواعد التي كانت تنظم ذلك القبول أصلا. الأمر الذي من شأنه أن يضر بالمنظمة حيث أنه ينطوي على عدم تطبيق المادتين ١٠٠ و ١٠١ من الميثاق على النحو الصحيح، كما أنه ينطوي على تجاهل مبدأ التوزيع الجغرافي المنصف في الأمانة العامة، ولقد ألحق الضرر بالذاكرة المؤسسية للمنظمة. ونتيجة لذلك، كان ينبغي أن تقدم اللجنة الاستشارية معلومات إضافية فيما يتعلق بالوضع الراهن، حتى يتسنى للوفود أن تشكل صورة أكثر وضوحا للموضوع قيد النظر. ولقد أشارت الفقرة ١٠ من تقرير الأمين العام إلى الحالة المالية الراهنة للمنظمة بصفحتها سبعا للقبول غير التمييزي لـ "النوع الثاني" من الموظفين المتقدمين دون مقابل. ودون الاختلاف مع هذه الإفادة يرى وفدها أن هناك أسبابا أخرى لهذه المشكلة، تتضمن المصالح السياسية لدول أعضاء معينة والضغط الذي تمارسه تلك الدول بصدد رغبتها في استخدام الموظفين المتقدمين دون مقابل كوسيلة للتغلغل في

الأمانة العامة، ثم التأثير على قراراتها، والحصول على معلومات في مجالات حساسة. إن الافادة الواردة في الفقرة ٦١ من تقرير الأمين العام التي تقول إن هناك حكومات معينة، حينما طلب اليها أن تقدم مرشحين للتعيين في وظائف شاغرة، صرحت بدلا من ذلك بأنها تفضل المساهمة بموظفين مقدمين دون مقابل لدليل قاطع على ازدواجية المعايير التي تطبقها هذه الحكومات عن قصد، لا سيما في ضوء الأعداد الكبيرة من الموظفين المقدمين دون مقابل الذين يشغلون وظائف رئيسية وينفذون أنشطة تتسم بحساسية سياسية شديدة في المنظمة. ولقد زادت هذه الحالة سوءا لأن هؤلاء الموظفين المقدمين دون مقابل مسؤولون أمام حكوماتهم لا أمام الأمين العام.

٦٣ - ويؤيد وفدها الرأي الذي أعرب عنه في الفقرة ٥٠ من تقرير الأمين العام ومؤداه أنه لا ينبغي أن تسند مهام الإشراف، والتنظيم والمهام ذات الطابع السياسي إلى الموظفين المقدمين دون مقابل، ولا ينبغي تعيينهم للقيام بمهام تتسم بالحساسية وذات طابع سري، كما لا ينبغي تخويلهم لسلطة التوقيع على المراسلات الرسمية. كما أن وفدها يؤيد التوصية الواردة في الفقرة ١٢ من تقرير اللجنة الاستشارية ومفادها أنه ينبغي رصد اعتمادات كاملة في الميزانية لجميع الأنشطة التي صدرت بشأنها ولايات. وأعربت عن رفضها لاستخدام الموظفين المقدمين دون مقابل لتنفيذ أنشطة لم ترصد الدول الأعضاء دعما ملائما لها في الميزانية.

٦٤ - وقد قدمت اللجنة الاستشارية وصفا لفئتين من الأوضاع بالنسبة لقبول الموظفين المقدمين دون مقابل؛ ويؤيد وفدها الفئة الأولى ولكن يخامره الشك بصورة جادة فيما يتعلق بالفئة الثانية، الأمر الذي من شأنه أن يطلق العنان للأمين العام لمواصلة استخدام الموظفين المقدمين دون مقابل والذي من شأنه أن يديم الوضع الراهن على نطاق أصغر. وينبغي أن تنظم الجمعية العامة الفئة الثانية تنظيما صارما، وينبغي أن تطلب موافقة الجمعية العامة على قبول هذا النوع من الموظفين. ثم أعربت عن شعور وفدها بالقلق إزاء عدم تطبيق الفقرة ٧-٢ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة على النحو الصحيح، وأعربت عن الأسف لأن الجمعية العامة لم تتلق معلومات عن عدد أولئك الموظفين والتكاليف المرتبطة بتوظيفهم. وقالت إن الرسم البالغ ١٣ في المائة ليس زائدا عن الحد. وينبغي مراعاة أن استخدام الموظفين المقدمين دون مقابل يفيد المنظمة والدولة المانحة على حد سواء، لأن الدولة المانحة تكتسب معلومات مباشرة عن عمل المنظمة، كما يتلقى الأفراد المعنيين التدريب، مما يفيد البلد المانح أيضا. ولذلك فإن وفدها لا يوافق على الآراء الواردة في الفقرتين ١٦ و ١٧ من تقرير اللجنة الاستشارية.

٦٥ - وختمت حديثها قائلة إن كوبا تؤيد الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، كما أنها توافق على التوصيات الواردة في الفقرات من ١٨ إلى ٢٢ من تقرير اللجنة الاستشارية. ولا بد أن يستند القرار الذي سيجري التوصل إليه إلى معايير الشفافية والمسؤولية وعدم التحيز الضرورية بالنسبة للموظفين المقدمين دون مقابل. ولا بد أن يكون الهدف هو تعزيز الدور الجوهري الذي تضطلع به الجمعية العامة فيما يتصل بتنظيم استخدام أولئك الموظفين والإشراف عليهم.

٦٦ - السيد هيدايات (اندونيسيا): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٦٧ - وإذا كانت الموارد غير كافية، ينبغي أن يقدم الأمين العام اقتراحات إلى الجمعية العامة من أجل اتخاذ إجراء ملائم، وذلك وفقا للإجراءات المتبعة. وأعرب عن موافقة وفده على آراء اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام ومفادها أنه ينبغي اتخاذ خطوات لتصحيح عدم التوازن بين عدد الموظفين العسكريين المقدمين على أساس الإعارة والموظفين العسكريين المعيّنين وفقا للإجراءات المعمول بها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للمحافظة على الطابع الدولي الفريد والمسؤولية في الأمانة العامة فيما يتعلق بأداء مهامها. ورحب بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة بصدد تقديم مبادئ توجيهية من أجل قبول الموظفين المقدمين دون مقابل. بيد أنه، مع ملاحظة توصية اللجنة الاستشارية ومفادها أنه ينبغي إعادة صياغة المبادئ التوجيهية المقترحة، أعرب عن أمل وفده في أن تناقش اللجنة الخامسة هذه المبادئ التوجيهية مناقشة مستفيضة، وبعد ذلك تطلب إلى الأمين العام أن يستعرضها ويقدمها إلى الجمعية العامة من خلال اللجنة الاستشارية في أسرع وقت ممكن كي ما تتمكن الدول الأعضاء من النظر فيها مرة أخرى في أثناء دورة الجمعية العامة المستأنفة التالية. وقال إن وفده يوافق على توصية اللجنة الاستشارية ومفادها أنه ينبغي أن يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً سنوياً عن استخدام الموظفين المقدمين دون مقابل. وينبغي أن يطلب إلى اللجنة الاستشارية أن تدرس هذه المسألة من جميع جوانبها بمزيد من التفصيل.

٦٨ - السيدة إنسيرا (كوستاريكا): أعربت عن تأييد وفدها للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ومن الأهمية بمكان النظر بشكل شامل في موضوع الموظفين الذين تقدمهم الحكومات والكيانات الأخرى دون مقابل، في ضوء المخالفات الأخيرة في قبول "الفئة الثانية" من الأفراد المقدمين دون مقابل. ويساور وفدها القلق بصفة خاصة بشأن الأثر السلبي لاستمرار هذه الممارسة في الذاكرة المؤسسية للمنظمة وفي استقلالها. كما أنه مما يثير القلق أيضاً أن الأفراد المقدمين دون مقابل لا يتبعون الأمين العام ولا يخضعون للمادتين ١٠٠ و ١٠١ من الميثاق. وكان هناك حوار غير كاف بين الأمانة العامة والدول الأعضاء بشأن هذا الموضوع. كما أنه ليس هناك اتساق في تطبيق الرسم الإداري البالغ ١٢ في المائة على الدول المانحة، وكان قبول الأفراد المقدمين دون مقابل ضاراً بمبدأ التوزيع الجغرافي المنصف. وهذا التشويه لرغبات الجمعية العامة وبل حتى لميثاق الأمم المتحدة يجب أن يبحث كمسألة ذات أولوية.

٦٩ - ويؤيد وفدها تأييداً تاماً الآراء الواردة في الفقرة ١١ من تقرير اللجنة الاستشارية؛ فكلما قدمت الأمانة العامة ميزانية لأنشطة جديدة، ينبغي لها أن تعطي معلومات واضحة وكاملة بالنسبة للموارد البشرية والمالية التي تتطلبها تنفيذ هذه الأنشطة. ويؤيد وفدها أيضاً الآراء الواردة في الفقرة ١٣؛ ومع ذلك، فالحالة المذكورة في الفقرة ١٤ ينبغي أن تكون ذات طابع استثنائي تماماً. وهي تؤيد أيضاً الرأي القائل بأن موافقة الجمعية العامة بالنسبة لاستخدام الأفراد المقدمين دون مقابل ينبغي أن تكون مطلوبة في جميع الحالات. ويؤيد وفدها أيضاً الاقتراح الوارد في الفقرة ١٨.

٧٠ - ويأمل وفدها في أن يأخذ مشروع القرار الذي سيعتمد في الاعتبار الحاجة إلى ضمان الشفافية والاستقلال التامين في إجراءات الجمعية العامة استجابة للولايات المكلفة بها من الدول الأعضاء.

٧١ - السيد مير محمد (جمهورية إيران الإسلامية): أيد البيان الذي أدلى به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إن وفده يساوره القلق من أن يؤدي الاستخدام الحالي للموظفين العسكريين المقدمين دون مقابل إلى تشويه الطابع الدولي للأمم المتحدة. وفي وقت يتعرض فيه كثير من الموظفين، الذين يمثلون الذاكرة المؤسسية للمنظمة، للفصل غير الطوعي، لا يمكن تبرير اللجوء إلى أعداد كبيرة من الأفراد المقدمين دون مقابل. ومن غير المقبول ممارسة الضغط على المنظمة لإجراء تخفيضات كبيرة في أعداد الموظفين ذوي الخدمة الطويلة للاستعاضة عنهم بأفراد يوفرون لفترات قصيرة. ويعترض وفده أيضا على تكبد نفقات في إطار الميزانية العادية لاستخدام الموظفين المقدمين دون مقابل دون إقرار الجمعية العامة.

٧٢ - ويجب أن تكون تكاليف الحصول على خدمات الموظفين المقدمين دون مقابل والأسلوب الذي يجري به ذلك واضحين وعادلين، كما يجب أن يكون الموظفون أنفسهم خاضعين للمساءلة ويتسمون بالنزاهة في أداء واجباتهم. وينبغي ألا يلجأ إلى استخدام "الفئة الثانية" من الموظفين المقدمين دون مقابل إلا بشكل استثنائي. ويؤيد وفده أيضا التوصية بإعادة صياغة المبادئ التوجيهية المقترحة لقبول الموظفين المقدمين دون مقابل.

٧٣ - السيد هو (سنغافورة): قال إن الزيادة المنقطعة النظير لعدد الموظفين المقدمين دون مقابل في الأمانة العامة هي عرض لمشكلة وليس سببها. أما سبب المشكلة فهو الأزمة المالية، وتقييد استخدام الموظفين المقدمين دون مقابل لن يحل مشكلة الموارد؛ وإنما سيؤدي فقط إلى عدم إنجاز أعمال هامة. ومعظم الموظفين المقدمين دون مقابل في إدارة عمليات حفظ السلام، ولا سيما الذين يشغلون مناصب كبيرة، هم من البلدان المتقدمة النمو؛ واشتراك البلدان النامية في توفير الموظفين المقدمين دون مقابل ينبغي أن يزداد. ولا يرى وفده أن هناك مشكلة في السماح للموظفين المقدمين دون مقابل بشغل وظائف كبيرة ما دام هؤلاء مسؤولين أمام الأمم المتحدة وليس أمام حكوماتهم. فجميع الموظفين العاملين في الأمم المتحدة يجب أن يكونوا مسؤولين أمام الأمين العام.

٧٤ - ويؤيد وفده آراء اللجنة الاستشارية بشأن الاقتراح بتحصيل رسم إضافي قدره ١٣ في المائة من الحكومات المانحة. ومن الواضح أن رقم ١٣ في المائة لا أساس له. ومن المهم التمييز بين النفقات الخارجة عن الميزانية التي يجري تكبدها بشكل تام لصالح الموظفين المقدمين دون مقابل، والتكاليف المتعلقة بأداء الأنشطة التي تتضمنها الولايات ومدرج لها اعتمادات في الميزانية. ومن غير المقبول أن يطلب من الدول الأعضاء دفع تكاليف كانت ستتكد بصرف النظر عما إذا كان العمل يؤديه موظفو الأمم المتحدة العاديون أو موظفون معارون. ويجب أن يكون هناك درجة أكبر من العدل والوضوح في تعيين الموظفين المقدمين

دون مقابل. ومن غير المقبول أن تقتصر الدعوة إلى توفير هؤلاء الموظفين لملء الوظائف العالية في الأمانة العامة على أكبر الدول الأعضاء وأقواها.

٧٥ - ويجب إنشاء نظام عادل ومنصف وواضح بحيث يمكن لجميع البلدان المشاركة في توفير الموظفين المتقدمين دون مقابل. ويؤيد وفده تأييدا تاما توصيات اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرات ١١ إلى ١٤ من تقريرها. وينبغي توضيح الإجراء المتصل باستخدام الموظفين المتقدمين دون مقابل وترسيخه في نظم المؤسسة. ويحذر وفده من أية محاولة للإيقاف الفجائي لممارسة مفيدة للمنظمة.

٧٦ - السيد نور (مصر): قال إن وفده يساوره بالغ القلق بشأن التفاوت الكبير في التوزيع الجغرافي للفئة الثانية من الموظفين المتقدمين دون مقابل. وعلاوة على ذلك، فهؤلاء الموظفون يؤدون مهام شديدة الحساسية في الأمانة العامة في مجالات من قبيل المراقبة الداخلية، وعمليات حفظ السلم بل وحتى في الشؤون السياسية، وهي مهام ينبغي ألا يكلف بها موظفون من خارج الأمانة العامة. ويساور وفده القلق أيضا من أن الأمين العام لم يمثل تماما إلى اشتراطات المادة ٧-٢ من النظام المالي بشأن استخدام هؤلاء الأفراد. ويجب على الجمعية العامة أن توفر مبادئ توجيهية تعالج المشاكل الناتجة من زيادة استخدام الموظفين المتقدمين دون مقابل في الأمانة العامة. ويجب أن تحدد مهامهم بدقة، كما أنه يجب أن يكونوا خاضعين للمساءلة وينبغي أن تؤخذ الآثار المالية المترتبة على استخدام هؤلاء الموظفين في الاعتبار في الميزانية. والمبادئ التوجيهية التي وضعها الأمين العام بشأن قبول الموظفين المتقدمين دون مقابل هي موضع ترحيب ولكنها ينبغي أن تأخذ في الاعتبار تعليقات اللجنة الاستشارية، بما فيها بشأن مسائل من قبيل حياد الخدمة المدنية الدولية، واحترام النظام المالي للمنظمة وتعيين حدود قصوى بشأن استخدام هؤلاء الموظفين. والهدف هو تحقيق الشفافية، والتمثيل الجغرافي المنصف وتساوي الفرصة بالنسبة لجميع الدول الأعضاء في توفير هؤلاء الموظفين. وفي هذا الخصوص، قال إنه يؤيد فكرة إنشاء صندوق استئماني؛ ويمكن الاتفاق على القواعد المتصلة باستخدام هذا الصندوق.

٧٧ - السيد ريفا (الأرجنتين): اتفق مع الرأي القائل بأن الأمين العام يتعين عليه أحيانا استخدام الموظفين المتقدمين دون مقابل تحت ظروف خاصة. واستخدام هؤلاء الموظفين اتسع نطاقه من المجال التقليدي المتمثل في التعاون التقني إلى غيره من القطاعات من قبيل التخطيط العسكري، والدعم بالسوقيات لعمليات حفظ السلام، ونزع السلاح، والمساعدة الإنسانية، والمراقبة الداخلية، والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، والإدارة والتنظيم. وقد وفر بلده، دون مقابل، أناسا ذوي خبرة غير متوفرة في الأمانة العامة، على أساس ألا يحلوا محل موظفي الأمانة العامة العاديين بل يكونوا مكملين لهم وألا يستخدموا إلا لفترات قصيرة وفي ظروف استثنائية.

٧٨ - وفيما يتصل بنقص الموظفين في الأمانة العامة، الذي نشأ من الحالة المالية المتزايدة الخطورة في المنظمة، ينبغي للدول الأعضاء توفير الموارد اللازمة لتمكين الأمانة من الاضطلاع بولايتها. وينبغي أن يكون هؤلاء الموظفون خاضعين لأحكام الميثاق والنظامين الأساسيين والإداري للموظفين. واستخدام الموظفين

المقدمين دون مقابل لفترات طويلة من الزمن في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، وفي مجالي المراقبة الداخلية والمشتريات وغيرهما من المجالات، لن يؤثر على حياد واستقلال الأمم المتحدة فحسب بل أيضا على الطابع الدولي لأنشطتها ومسؤوليتها. وسيؤيد وفده أي تدبير يحسن من عملية التوظيف. وسيساعد تعيين العدد الملائم من الموظفين لفترات من الزمن لا تزيد عن الفترات التي تلزم فيها خدماتهم فعليا على زيادة الفاعلية ومكافحة البيروقراطية. وفي هذا الشأن، فهو يؤيد توصية اللجنة الاستشارية بأن يقدم الأمين العام تقريرا سنويا عن استخدام الموظفين المقدمين دون مقابل، بما في ذلك تفاصيل عن جنسياتهم، وفترة عملهم ومهامهم. وينبغي للأمين العام ألا يستخدم هؤلاء الموظفين للوظائف التي تبقى شاغرة لأسباب مالية فقط أو قبول الفئة الثانية من الموظفين المقدمين دون مقابل بشكل زائد على احتياجات الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالآثار المالية المترتبة على قبول الموظفين المقدمين دون مقابل، يرى وفده أنه، في نهاية الأمر، يؤدي استخدام هؤلاء الموظفين إلى وفورات للأمم المتحدة وعلى ذلك فهو يؤيد التوصية الواردة في الفقرة ١٧ من تقرير اللجنة الاستشارية.

٧٩ - الرئيس: أبلغ اللجنة أنه تلقى رسالة من رئيس اللجنة التنسيقية لاتحادات ورابطات الموظفين الدوليين يطلب بالنيابة عن اللجنة الإذن بالإدلاء ببيان أمام اللجنة الخامسة بشأن مسألة الموظفين المقدمين دون مقابل.

٨٠ - وقال إنه سيعتبر، أنه عملا بأحكام قرار الجمعية العامة ٢١٣/٢٥ ووفقا لممارسة اللجنة الخامسة المعمول بها، أن اللجنة ترغب في دعوة ممثل اللجنة التنسيقية للموظفين للإدلاء ببيان شفوي في جلسة لاحقة فيما يتصل بمسألة الموظفين المقدمين دون مقابل.

٨١ - وقد تقرر ذلك.

٨٢ - السيد سينغوي (زمبابوي): استأنف رئاسة الجلسة.

البند ١١٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع) (A/49/98 و Corr.1 و Add.1 و 2، A/49/418، A/49/471 و Corr.1، A/49/633، A/50/16، A/51/124-E/1996/44، A/51/674 و A/51/686 و Add.1 و 2)

٨٣ - السيد كويبانو (وحدة التفتيش المشتركة): عرض تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "الخدمات المشتركة في مقر الأمم المتحدة" (A/51/686)، وقال إن التقرير يشمل الأمم المتحدة والبرامج والصناديق التابعة لها وهي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. ولخص المنهجية المستخدمة وقائمة الخدمات التي توفرها الأمانة العامة للأمم المتحدة للبرامج التابعة لها، مشيرا إلى أنه، باستثناء الخدمات القانونية والإعلام، تندرج جميع الخدمات الموفرة تحت إدارة التنظيم والإدارة. وكانت نتيجة التفتيش إيجابية ومما ترك أثرا

حسنا في نفوس المفتشين تفاني الموظفين المشتركين وما يبذلونه من جهد في الاستجابة لحجم العمل والطلب على الخدمات المتزايدان بشكل مستمر حتى في الوقت الذي يجري فيه خفض عدد الموظفين.

٨٤ - وترد في الفقرات ١٥ إلى ٤٤ تعليقات المفتشين على كل إدارة، وفي الفقرات ٦٩ إلى ٧٢ الآراء التي أعربت عنها مختلف المنظمات؛ وفي بعض الحالات أدرجت هذه الآراء في النص جنبا إلى جنب مع التوضيحات ذات الصلة في الفقرتين ٧٣ و ٧٤. وأكمل الوصف العام للحالة بتوصيات واقتراحات وتعليقات عن الجوانب الإدارية والجوانب المتصلة بالميزانية، بما في ذلك صيغ السداد فضلا عن سبل ووسائل تحسين هذه الخدمات، ولا سيما، استصواب إنشاء لجان مشتركة بين المستعملين والإدارة تخول معالجة الشكاوى التي يقدمها المستعملين وتضع معايير فيما يتعلق بإيصال الخدمات بشكل يتسم بالكفاءة.

٨٥ - وقد حاول المفتشون إنتاج تقرير يتسم بطابع عملي ويقدم أهدافا محددة ومبادئ توجيهية عامة. والجميع متفقون على ضرورة تحقيق وفورات الحجم، وخفض الإنفاق الشامل وإزالة الازدواج. وقد ذكر الأمين العام في تعليقاته على تقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/51/686/Add.1)، أن الأهداف التي اقترحتها الوحدة تتمشى مع استراتيجيته المتمثلة في تعزيز كفاءة هياكل الدعم الإداري في جميع أنحاء المنظمة. وعلى الرغم من اختلاف الأمين العام مع بعض آراء المفتشين، فهم يرغبون في إبراز مجالات الاتفاق التي قد تساعد في تشجيع إطار مفاهيمي جديد وموقف جديد. وفي هذا الخصوص، فإن اقتراح اليونيسيف بوضع خطة عمل محددة لتوسيع نطاق الخدمات تدريجيا، بدءا بخدمتين كمشروعين تجريبيين لاستكشاف المزايا المحتملة للتعاقد مع القطاع الخاص، تتمشى مع اهتمام الأمين العام بأن يعالج إصلاح الخدمات حالة بحالة مع إيلاء الاهتمام الواجب للظروف الخاصة بكل خدمة ولأولويات الموفرين للخدمات والمستعملين لها على حد سواء. ويوضح هذا المثال الحقيقة المتمثلة في أن بعض المسائل ممكنة ويمكن، بعد إجراء مشاورات فيما بين الأمانات الساعية إلى زيادة الكفاءة، أن تفيد المنظمات التي تتبعها وفي النهاية الدول الأعضاء.

٨٦ - والجمعية العامة هي التي تتحمل مسؤولية تشجيع سياسة من شأنها تعزيز الخدمات المشتركة وضمان تحسين الاستفادة منها لا في نيويورك فحسب بل أيضا في المواقع الأخرى كذلك. ولكي يتسنى تكوين موقف إيجابي يمكنه تعزيز تلك السياسة وتوسيع نطاقها، يمكن للجمعية العامة أن تدرج مسألة الخدمات المشتركة في برنامجها الجاري للإصلاح المؤسسي وأن توافق على أن تصبح الخدمات المشتركة عنصرا هاما في الثقافة الإدارية الجديدة الناشئة في الأمم المتحدة. وتثق وحدة التفتيش المشتركة في أن المشاورات بشأن القرارات التي ستعتمد بشأن البند ١١٢ من جدول الأعمال ستشمل طلبا إلى الأمين العام لأن يقوم، جنبا إلى جنب مع المنظمات والصناديق العاملة في نيويورك، بوضع نهج جديدة لتعزيز وتوسيع نطاق هذا الميدان من ميادين النشاط.

٨٧ - وأشار إلى مدن المقار الجديدة بون ولاهاي ومونتريال وقال إنه من الملح أن تصاغ، في أقصر وقت ممكن، سياسة لتنسيق مختلف الخدمات التي توفرها أمانات هيئات الأمم المتحدة المختلفة هناك لكي يتسنى تفادي الازدواج. وينبغي اعتماد تدابير محددة في الدورة الحالية دون تأخير. ويمكن أن ينجز ذلك

بالنسبة لكل حالة على حدة، على النحو الذي اقترحه الأمين العام. ومع ذلك فالمهم هو أنه ينبغي تركيز الاهتمام على تشجيع التدابير الرامية إلى تعزيز العمل المشترك، مما سيسفر دون شك عن وفورات وعن زيادة الكفاءة.

٨٨ - السيد وودوورد (رئيس لجنة عمليات مراجعة الحسابات): عرض بالنيابة عن رئيس مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة آراء مجلس مراجعي الحسابات بشأن تحسين المهام الإشرافية (A/49/471)، وقال إن المجلس يرى أن دوره، ونطاقه، وهيكله، وتكوينه ينبغي أن تستمر كما هي دون تغيير أساسي. واستجابة لقرار الجمعية العامة ٢١٦/٤٨ دال، اقترح المجلس تمديد مدة عضوية أعضاء المجلس من ثلاث إلى ست سنوات وأن تنتهي فترة العضوية هذه في السنوات الزوجية لمقابلتها مع طلبات العمل في مراجعة الحسابات لفترات السنتين. وفيما يتعلق بالتدابير الرامية لتحسين نوعية أعمال المراجعة الخارجية للحسابات، قام المجلس مؤخراً، كجزء من عمله في فريق المراجعين الخارجيين للحسابات، بتعزيز المعايير المشتركة لمراجعة الحسابات لجعلها متمشية بشكل أكثر دقة مع أفضل الممارسات المهنية الراهنة. وإضافة إلى ذلك، فقد قام باستكمال نهجه المالية والمتعلقة بمراجعة حسابات الإدارة، بما في ذلك مراجعة واسعة النطاق لدليل مراجعة الحسابات الصادر عنه، لجعلها متمشية مع أحسن الممارسات الراهنة.

٨٩ - ويرغب المجلس في طمأنة اللجنة إلى قدرته على تأمين عدد كاف من الموظفين المؤهلين تأهيلاً مناسباً للاضطلاع بالمدى الكامل من أنشطة مراجعة الحسابات. وتقوم ميزانية المجلس على الأعمال المتوقعة المخططة. وبالتالي، ففي الوقت الذي يؤكد فيه استعداده لتزويد الأمم المتحدة بالخدمات الإضافية في مجال مراجعة الحسابات، على النحو الذي تطلبه الجمعية العامة وعندما تطلب ذلك، يشدد المجلس على ضرورة الاعتراف بالآثار المترتبة بالنسبة للموارد على زيادة عدد الطلبات الواردة من الجمعية.

٩٠ - والمسؤولية الأساسية لوضع نظم لمنع أو اكتشاف الاحتيال تقع على الإدارة. وبالرغم من أن هناك حد لما يمكن أن يفعله المجلس لمنع أو اكتشاف الاحتيال، فهو يخطط مراجعته للحسابات بطريقة تسمح باكتشاف الحالات المادية للاحتيال. وإضافة إلى ذلك، يعترف المجلس تكثيف تدقيقه للحالات التي تبلغه بها الإدارة. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي أن يطلب من المنظمات المعنية أن تبلغ المجلس على فترات مدتها ستة أشهر بأية حالات احتيال أو افتراض للاحتيال.

٩١ - وينوي المجلس تعزيز إعداداته للتقارير عن الإجراءات المتخذة من جانب الإدارة لتنفيذ توصيات المجلس؛ وبالتالي، سيبرز في فرع مستقل من تقاريره أية أمثلة على استمرار المخالفات حيثما اتخذ إجراء علاجي من الواضح أنه غير ملائم.

٩٢ - وختم حديثه قائلاً إنه يرغب في التشديد على أهمية الاحتفاظ بأدوار منفصلة ومميزة للهيئات الإشرافية الداخلية والخارجية وكذلك ضرورة أن تتفادى الدوائر الإشرافية ازدواج أنشطتها وأن تكون على

اتصال وثيق ببعضها لكي يتسنى ضمان التغطية السلسلة المتسمة بالكفاءة للمنظمات المعنية. ويعتبر المجلس هذا الاتصال ضروري.

مسائل أخرى

٩٣ - السيد نور (مصر): أشار إلى أنه بالرغم من أن مصر قد سددت النصيب المفروض عليها من الاشتراكات عن عام ١٩٩٧ في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، لم تظهر هذه الحقيقة في الوثائق المتعلقة بالموضوع التي عممتها الأمانة العامة. ومصر فخورة بكونها إحدى الدول الأعضاء القليلة التي تسدد اشتراكاتها باستمرار في الوقت المحدد وكاملة. وطلب إلى الأمانة العامة تصحيح الأخطاء المتعلقة باشتراك مصر في الوثائق المعنية وكفالة عدم تكرار هذه الأخطاء في المستقبل.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥